وغير نفي وشبهه في الاصح ولا في لا ادريه كلو لا اذ لو حلف وجوز الزجاج الابدال في
التخصيص وفي دخيب ما قام الا زيدا فان ذكر دخيب بالا او بما قبلها او نيه بواسطتها
او بان مقدرة بعدها او بان مخففة من ركبت الا منها ومن لا او بخلافه لا لاول
او باستثني او نوال فان كان متصلا موجبا منفيا او كمنفي اختير اتباعه بدلا او قال
الكوفيون عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في
نصبه تربت المستثنى منه ولا يحينا دا النصب في متراخ ولا مردود به منقض الاستثنا
خلافا لزاعميها فان توسط بين المستثنى وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل
واجب اتباع منقطع صح اغفاره ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل او
مبدل او بيان خلف ولا يتبع مجرور بزائد ولا اسم لا التبرئة على اللفظ وجوزه
الكوفية في نكرة لمجرور بمن والاخفش ومعرفة وان عاقل فعل صالح للاتباع على
مبتدا او منسوخ بغيره الا واخواته حمل وصف قال ابو حيان اذا كان
اتبع العايد جوازا او صاحبه اختيارا وكذا المضاف والمضاف اليه جرى بالمستثنى
كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فمن بعدهم بالاستثنا من الباب
للمنصوبات والمستثنى احدها لا الاستثنا كما ترجم في تتمته الابواب بالمفعول والحال
دون المفعولية والحالية قال ابو حيان اجرى ابن مالك الباب على ما قبله من
المفعول معه وكما بوب لما بعده وترجم بالمفعول معه كذلك بوب لما بعده الا وشبهها
بالمستثنى ومن المخرج بالا اذا صدى اخواتها تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بشرط الفايدة فالمخرج شامل لجميع المخصصات وبالا يخرج ما عدا المستثنى منها
وتحقيقا هو المتصل فانه بعض المخرج منه نحو قام اخوتك الا زيدا وتقديرا هو المنقطع
نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فانه ليس بعضه
فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو
حين استثني مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك من الغاوين اذ الخطاب في الاضافة يعني لهم اخلا منها عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف لان الساق ...
زمانه لا يصح دخوله ومثال المذكور ما تقدم ومن المتروك ما ضربت الا زيدا اي احدا
وقولنا بشرط الفايدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد فلا
يقال جاء قوم الا رجلا ولا قام رجال الا زيدا لعدم الفايدة فان افاد جاز نحو
فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما وقام رجال كانوا في دارك الا رجلا والفايدة
حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاءني احد الا رجلا او الا زيدا وكذا الاستثنى من النكرة
النكرة التي لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الا
رجلا منهم ومن المنقطع يقدر عند البصريين بلكن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة
عن الاولى فتقول ما في الدار احد الا حمارا اي تقديره لكن فيها حمارا على انه استدراك
لما قد نحا التعدد لكن ... ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت

لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا الكلام قام لفتوه بالاستثناء
تشبيها بها اذا كانت استثنا حقيقة وتفريقا بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه
بسوى وقال قوم منهم ابو الحجاج ابن يسعون الا مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع
يكون كلاما مستانفا قال في قوله وما بالربع من احد الا الاواري اي الا انه عنز لكن
والاواري اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاواري بالربع وحذف
خبرها كما حذف خبر لكن في قوله ولكن زنجيا عظيم المشافر قال ابو حيان وما يستوي
المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول
ما في الدار احد خلا حمارا والا ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالا
يجري على حسب ما تقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتفريغه له ووجود
الا كسقوطها نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما محمد الا رسول
وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند اكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما
مثل والنهي والاستفهام نحو ولا تقولوا على الله الا الحق لا تعبدوا الا الله هل يهلك
الا القوم الظالمون وجوزه بعضهم وقوعه في الموجب ايضا نحو قام الا زيد وضربت
الا زيدا ومررت الا بزيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقديره ثبوت
القيام والضرب والمرور بجميع الناس الا زيدا وهو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز
ولو كانت الموجب لا زمانه نفي كلو ولولا وذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لو كان القوم
الا زيدا لاكرمتك ولو كان معنا الا زيدا لاكرمتك واباه غيره لان التفريغ يدخل
في الجملة الثابتة واما الجواب الذي هو متن فما وجع ما دخلت فيه الا واجاز ابن
المبرد التخصيص اجراه مجرى النفي نحو فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها
الا قوم يونس والفرع يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيرهما الا المصدر
المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك اولوا قوله تعالى ان نظن الا ظنا على حذف الوصف
اي ظنا ضعيفا واجاز الكسائي في نحو ما قام الا زيد مع الرفع على الفاعلية النصب
على الاستثنا قال ابو حيان وهو مبني على ما اجازه من حذف الفاعل وجوزا ايضا بناه
عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف ووافقا الكسائي على اجازة النصب
طائفة واستدلوا بقوله • لم يبق الا المجد والقصائد بدا • غيرك يا ابن الاكرمين
والدا • يروى بنصب المجد وغيرا اي لم يبق احد غيرك واجيب بان غيرا فاعل مرفوع والتقدير
بنا الاضافة الى مبني والثاني هو المستثنى من مذكور وفي المتصل الاقوال في ناصبه
اقوال احدها انه الا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل بانها
مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثاني
انه ما قبل الا من فعل ونحوه من غير ان تعدى اليه بواسطة الا وعزى لابن خروف
لا ينتصب غيره بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه ما قبل الا معدى
اليه بواسطتها وعليه السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ والزمخشري
وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)